# كلمة معالي الأستاذ حاجي بابا عمي
## وزير المالية، محافظ البنك عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
## في الاجتماع السنوي الثاني والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلاميّ للتنمية
## مايو ٢٠١٧

---

**بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة**

**والسلام على أشرف المرسلين**

**معالي رئيس مجلس المحافظين،**

**أصحاب المعالي السادة المحافظين،**

**معالي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية،**

**سيداتي وسادتي.**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إنه لمن دواعي السرور أن تتاح لي هذه الفرصة للتوجه باسم الحكومة الجزائرية، أصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء الوفد المرافق لي، بخالص عبارات الشكر والعرفَان للمملكة العربية السعودية الشقيقة، ملكا وحكومة وشعبا على كرم الضيافة وحسن الاستقبال المعروف والمألوف من الشعب السعودي الشقيق. ولا شك أن التسهيلات السخية التي قدمتها الحكومة السعودية لعقد اجتماعنا هذا، ستسهم في إنجاح أعماله.

كما أحيي القائمين على أشغال هذا الاجتماع للجهد المبذول لضمان السير الحسن لفعالياته.

لا يفوتني أن أرحب بمعالي الدكتور بندر بن محمد حجار لرئاسة البنك متمنين له كل النجاح والتوفيق في مهمته. وليكن على ثقة أننا في الجزائر لن ندخر أدنى جهد لمساندته في أداء مهامه في سبيل تحقيق الأهداف النبيلة التي أنشأ البنك الإسلامي من أجلها.

كما أود أن أهني أعضاء مجلس الإدارة وإدارة البنك على النتائج المتميزة التي حققتها مؤسستنا الموقرة خلال هذا العام سواء في إطار نشاطها التمويلي الذي تميز بتحقيق قفزة نوعية في مجالي تمويل المشاريع في القطاع الخاص والتجارة، بالإضافة إلى محافظته على توسعه المضطرد في مجال تمويل القطاع العام، أو على مستوى الأداء المالي للسنة حيث حقق البنك نتائج جد معتبرة في العام الماضي. ويعود الفضل في ذلك، دون شك، إلى السياسة الحكيمة التي يتبعها البنك في مجال إدارة استثماراته من تنويع في الأوعية وتحفظ ومتابعة حثيثة وتحكم في المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي التعرض لها.

ونتطلع إلى أن يحافظ على وتيرة الإنجازات التي حققها هذا العام ويعززها خلال السنوات القادمة بما يحقق طموحات وآمال الدول الأعضاء التي تنتظر من هذه المؤسسة الرائدة أن تكون ذراعا فعالا لخدمتها.

كما أننا نعتز بالبنك على التصنيف الائتماني الممتاز بدرجة "AAA" الذي منحته إياه وكالات التصنيف الائتماني الدولية الرائدة. إن تأكيد هذا التصنيف لعدة سنوات متتالية يعبر بدون شك عن السياسة الرشيدة التي ينتهجها البنك.

**معالي الرئيس، أصحاب المعالي،**

اسمحوا لي أن اغتنم هذه السانحة من أجل استعراض وتقييم مدى تطور أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري بعد البدء في تنفيذ النموذج الجديد للنمو الذي تم التصديق عليه في شهر يوليه ٢٠١٦، قصد البحث عن السبل الجديدة والمبتكرة لدعم الإنتاج الوطني وترقيته.

وفي هذا الإطار، فإن عناصر الظرف تملي علينا البقاء في يقظة على الصعيد المالي قصد الحفاظ على مقاييس مقبولة لتسيير الحياة الاجتماعية الاقتصادية للبلاد.

وإنه لمن الأهمية بمكان التذكير بأن الجهود الكبيرة للدولة في سبيل دعم النمو والوفاء بالالتزامات الاجتماعية قد بذلت في ظرف عالمي يتسم بتراجع النمو وحيث كانت الحكومة تعمل بالموازاة على ثلاث جبهات، التحكم في النفقات العمومية، وتقليص الواردات ودعم الاستثمار المنتج.

وقد توصلت الحكومة إلى تثبيت استقرار إطار الاقتصاد الكلي دون ممارسة سياسة التقشف وتفضيل البحث الدائم عن النمو وإنشاء ثروة ذات تسيير محاسبي قاس وجاف.

بل إننا بفضل ترشيد تنفيذ الإنفاق العمومي ومن خلال استهداف منافذ التبذير، قد تمكنا من تحقيق استقرار ميزانية التسيير، وتقليص ملحوظ لميزانية التجهيز مع العلم أن احتياطات الصرف بقيت في مستوى معتبر ونفس الشيء فيما يخص السيولة في البنوك، عكس ما كان يروج له بعض المتشائمين.

كما إن حجم الواردات يبرز نجاعة هذا الأسلوب الترشيدي المرن الذي سمح بتخفيضها بنسبة كبيرة خلال السنتين الماضيتين، ونصبو بالنسبة للسنة الجارية إلى تقليص إضافي.

وقد تم تحقيق هذه النتائج دون التسبب في حالات الندرة أو عدم تموين الأداة الوطنية للإنتاج. إن الجزائر لم تمنع ولن تمنع أي منتوج، كما لن توقف برامج السكن والصحة أو التربية، بل إنها تولي فقط المزيد من العناية لإمكانياتها المالية التي تقلصت والحرص على تسخيرها فيما يسمح بإنشاء مزيد من القيمة المضافة من حيث مناصب الشغل والتنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلاد.

وسيتم تعزيز تشجيع الاستثمار وإنشاء النشاط بسلسلة من التدابير المالية في اتجاه التبسيط والشفافية مع الاستمرار في تطوير القروض الموجهة للاقتصاد بحيث ارتفعت بنحو ٢٥ % بين سنة ٢٠١٦ و٢٠١٧.

أما التحويلات الاجتماعية، فتبقى تشكل فصلا هاما في ميزانية الدولة، وستوجه أساسا نحو إعانة الأسر من خلال دعم المواد الأساسية، والتربية، والنفاذ إلى الماء والطاقة. وتأتي بعدها المساعدات في مجالات الصحة والسكن، ومعاشات التقاعد وأخيرا مرافقة ذوي الدخل الضعيف، والمعوزين والمعاقين. وسيضاف إلى ذلك مراقبة أكثر صرامة لأسعار الاستهلاك.

إن ديمومة نموذجنا الاجتماعي القائم على التضامن بين الأجيال والفئات الاجتماعية ومواصلة البرامج العمومية في ميادين السكن والصحة والتربية، تقتضي بروز اقتصاد محدث للثروة ومناصب العمل حيث ستكون المؤسسة حجر الزاوية وحيث يجب ألا تظل الدولة الجهة المانحة الوحيدة.

وجدير بالذكر، أن أدوات بديلة ومبتكرة لتمويل الاقتصاد، قد تم أو سيتم وضعها وتشجيعها، على غرار السوق المالية والشراكة التي تشكل دعامة هامة في مجال الاستثمار.

وتتمثل رؤيتنا في تفضيل عمليات الشراكة والمشاريع المهيكلة وتنمية القاعدة الصناعية والإنتاجية الوطنية، من خلال توفير الضمانات الضرورية ومحيط تنظيمي واقتصادي ومالي ملائم من أجل تيسير اكتساب المهارة واستغلال إمكانيات التمويل المتاحة في السوق المحلية أو الدولية للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين.

لقد بدأ متعاملونا الاقتصاديون يشعرون بالآثار الإيجابية للترتيبات المتعلقة بتسيير العقار الفلاحي والأحكام الجديدة لقانون الاستثمارات، وكذا التدابير المنصوص عليها في قوانين المالية المتعاقبة، التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار وتيسيره.

غير أن حيوية وحماس مقاولينا يجب ألا يؤديا بهم إلى تكرار نشاطات متشابهة وإلى انتشار ظاهرة التشبع المسجلة في بعض الفروع كالمطاحن ومصانع الاسمنت، في حين أن فروعا كاملة للإنتاج والخدمات ما تزال غير مستغلة وتجبرنا على اللجوء إلى خدمات خارجية.

ولا شك أن الفلاحة والزراعة–الغذائية والطاقات المتجددة والاستئجار والهندسة والدراسات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والسياحة المحلية وميادين عديدة أخرى تتيح كلها فرصا لتحقيق نجاحات على الصعيد الشخصي، والمساهمة في المسعى الرامي إلى تنويع الاقتصاد الوطني.

**معالي الرئيس، أصحاب المعالي،**

قبل أن أختم كلمتي هذه أريد أن أحي الأخ الفاضل معالي الدكتور أحمد محمد علي لكل الجهود التي بذلها من أجل الإدارة الحكيمة لهذه المؤسسة وللارتقاء بها نحو أحسن الأداء لتحقيق آمال الأمة الإسلامية. ونسأل الله العلي القدير أن يجزيه خير الجزاء نظير كل ما قدمه للأمة الإسلامية وللبنك طيلة فترة رئاسته له. أشكر أيضا كل من ساهم من قريب أو بعيد في تنظيم أشغال هذا الاجتماع.

وفي الختام أكرر شكري وتقديري للمملكة العربية السعودية الشقيقة، ملكا وحكومة وشعبا على استضافة هذه الاجتماع وعلى كل التسهيلات ونتمنى لهذا البلد العزيز علينا المزيد من التقدم والازدهار.

وأدعو العلي القدير أن يكلل أعمالنا بالنجاح وللبنك بمزيد من الإنجازات ولأمتنا التقدم والازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.